



المبحث الأول

مفهوم السياسة الاقتصادية

إن مفهوم السياسة الاقتصادية تعني المنهج المتبع لدى بلد معين في التعامل داخل مجال نشاط السلع و الخدمات، وفي هذا الصدد إما تعتمد الدولة سياسة أو نظام الأنشطة الحرة أي سياسة السوق المفتوح، وإما تعتمد نظام أو سياسة الاقتصاد الموجه.

أ - نظام النشاط الحر: (الاقتصاد المفتوح)

وهو النظام الذي ترفع فيه الدولة القيود على بعض السلع و الخدمات ضمن دائرة التعامل بين الأفراد أو المؤسسات داخل البلد الواحد و خارج الحدود.

ب - نظام النشاط الموجه:

وهو النظام الاقتصادي الذي تكون فيه سلطة الدولة هي المسيطرة و الموجهة لسياسة النشاط الاقتصادي في سوق السلع و الخدمات، بحيث تحدد الأسعار للسلع وتدعم الأسعار في حالة وجود فارق بين السعر الحقيقي للسلعة و السعر المعروض في الشوق مع وجود تدني لدخول الأفراد.

أنواع السياسات الاقتصادية

تتمثل أنواع السياسات الاقتصادية في سعر الصرف و السياسة النقدية، وهما نوعان أساسيان في التعامل.

أ - سياسة سعر الصرف:

إن الدولة في سياستها الاقتصادية المتبعة تتحكم في نشاط معين للحد منه أو تشجيعه فتستخدم سياسة سعر الصرف حيث يمكنها أن تقوم بتخفيض في قيمة العملة للحد من تسرب العملة للخارج، و قد تلجأ إلى هذه الطريقة إذا أرادت أن تشجع الاستثمار بالأموال في مشاريع داخلية، و المحافظة على كمية النقود داخل الحدود.

ب- السياسة النقدية:

إن سياسة النقود عملية تلجأ إليها الدولة في عدة حالات منها:

الحد من إصدار النقود: التحكم في الكتلة النقدية بضمان ثبات معدل الدوران للمخزون النقدي.

ومن خلال ذلك يمكن للدولة أن تقلل من نسبة القروض و التسهيلات المصرفية الممنوحة للقطاعات، لأن من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ضعف الأسواق الأولية و غرق الشركات عن طرح أسهمها للاكتتاب العام هو محدودية الوعي المالي لدى المستثمرين.

أدوات السياسة الاقتصادية

إن الهدف من دراسة أي سياسة اقتصادية هو تحقيق التوازن بين المداخل و المنتجات لسوق السلع و الخدمات و الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة و الحد من الفقر.

و من بين الأدوات الممكن استغلالها لتحقيق هذا الهدف، و تتخذها الدولة كإصلاحات هيكلية تتمثل فيما يلي:

تحرير الرقابة على الأسعار و إلغاء بعض احتكارات القطاع العام. خوصصة العديد من المؤسسات الحكومية. إلغاء الحواجز غير الجمركية و خفض رسوم الإستيراد.

و هناك من الدول من يلجأ إلى أبعد من ذلك و هو تحرير أسعار الصرف و إلغاء الرقابة المباشرة على الائتمان المصرفي.

السلطات الاقتصادية

إن السلطة الاقتصادية تشمل جانبين: جانب السلطة المالية، و جانب السلطة النقدية.

السلطة النقدية

إن الجانب النقدي له أهمية و أثر كبير في السياسة الاقتصادية داخل النشاط الاقتصادي.

و لهذا فإنه قبل الشروع في أي سياسة اقتصادية يجب التفكير و التأكد من قدرات السلطات النقدية أو المؤسسات المصرفية و النقدية للبلد ومدى تحملها لمواكبة النظام الاقتصادي المزعوم انتهاجه من قبل الدولة مع مراعاة أسعار الصرف لأي نظام سعر. الصرف المتغير يتحدد من خلال القوة الشرائية لكمية النقود إضافة إلى عوامل أخرى منها العرض و الطلب و معدلات الفوائد، و التضخم و التطور الاقتصادي و القوة الاقتصادية.

السلطة المالية

إن عملية التمويل عنصر أساسي في تمرير السياسة الاقتصادية، و على هذا الأساس يجب توفر أدواته و المتمثلة في التمويل الذاتي، تمويل طويل الأجل الأقراض، تسهيل الإيداع.

و هذه العناصر أساسها البنوك المحلية للبلد المعني و مدى قدرتها على توفير الأموال لإدارة المشاريع، و يساهم في ذلك أيضا إلى جانب البنوك المحلية البنوك الخارجية في ظل نظام الشراكة. حيث تساهم هذه البنوك أو المؤسسات المصرفية بإعطاء قروض لأجل أو قروض في شكل مساهمات في رأس المال.

المبحث الثاني

العولمة و السياسات الاقتصادية الدولية

العولمة الاقتصادية و تداعياتها

مفهوم العولمة الاقتصادية

العولمة هي ظاهرة متعددة الأوجه، و تتضمن عدة جوانب منها جوانب سياسية، اقتصادية و ثقافية و بيئية. ولذا يمكن القول أن العولمة الاقتصادية هي نظام يشير إلى إزالة العوائق الوطنية الاقتصادية

و نشر التكنولوجيا و التجارة و أنشطة الإنتاج و زيادة قوة الشركات عابرة الحدود الوطنية و المؤسسات المالية الدولية و تحرير الأسواق، و إلغاء القيود عليها و خصخصة الأصول و زيادة التعاملات في النقد الأجنبي، و تكامل أسواق رأس المال، و استحداث أدوات مالية جديدة، وينتج عن ذلك زيادة اعتماد الأسواق.

العولمة والتنمية الاقتصادية

إن من أبرز العناصر المساهمة في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة هي منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) الشبكة الممثل دورها للدولة الغنية حيث أطلق عليها تسمية نادي الأقوياء إقتصاديا.

ينمثل دورها في كونها تعتمد على البحث و الدراسات و متابعة التطورات الاقتصادية، في كل دولة عضو.

في هذه المنظمة و مقابلة كل هذا بما يجري في بقية دول العالم لمدة 25 سنة القادمة، ومن ثم نقترح الحلول المناسبة إذ أنها لا تصدر قرارات و لا تتبنى إجراءات عملية.

و من أهم نشاطات المنظمة أنها أعدت مشروع بحث سنة 1995 بعنوان INTERFUTURS قصد تصور نمو اقتصاديات أعضاؤها و علاقة هذا النمو بما يحدث في الدول النامية حتى نهاية القرن.

و في نفس السنة أجرت دراسة أخرى تمتد إلى سنة 2020 اسمها INTERDEPNCE أو الاعتماد المتبادل.

ومن خلال هذه الدراسات خرجت بفرضية أولى تتمثل في أن نمو إقتصاد أعضاء المنظمة بمعدل ثابت 3 % سنويا طول هذه الفترة، و معدل نمو الدول غير الأعضاء يبلغ 6.7% على أساس نجاح الإصلاحات الاقتصادية و السياسية التي توفر الحرية الكاملة لحركة المبادلات و الاستثمار بين الدول.

أما الفرضية الثانية فنقوم على أساس أن معدل نمو 3 % في دول المنظمة و 4.8 % في الدول الأخرى على أساس تأخر عدد من الدول عن إجراء التحرير الكامل للتجارة الدولية و الاستثمار الدولي.

و توصلت الدراسة إلى خمس دول كبرى جديدة (روسيا، الصين، أندونيسيا، الهند و البرازيل) التي ستأخذ نصيبا وفر من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم و حجم التجارة الدولية. مظاهر العولمة

التدويل

إن ظاهرة التدويل تعبر في حقيقة وقعنا المعاش عن تدويل القوى المنتجة على المستوى العالمي، ويقصد بالقوى المنتجة جميع الوسائل والقدرات التي هي في متناول المجتمع البشري لأجل الإنتاج.

وقوى الإنتاج تتضمن وسائل الإنتاج وقوى العمل التي تستخدمها هذه المجتمعات البشرية و بالتالي فهي تتضمن أساليب الإنتاج و تنظيم هذا الإنتاج وكذا مستوى العلوم و التكنولوجيا.

المبحث الثالث

الثورة العلمية والتكنولوجية

لقد شاهد العالم ثورة في عدد من القطاعات المرتبطة أساسا بالإلكترونيك و الإعلام الآلي و الاتصال و الكيمياء و البيولوجيا، الشيء الذي جعل البعض يتحدث عن رأسمالية إلكترونية.

هذه الثورة سوف تغير ترتيب القطاعات الاقتصادية أين تصبح قطاعات الخدمات المرتبطة بهذه القطاعات تحتل نصيبا أكبر في النشاط الاقتصادي و الإنساني ككل، كما تغير هذه الثورة من أنماط الإنتاج و التشغيل و كذا طرق التسيير.

لقد عرف العالم في نهاية القرن الثامن عشر الثورة الصناعية التي نظمت التقسيم التقني و الاجتماعي للعمل حيث أصبحت الصناعة هي القطاع المحرك لكل النشاط الاقتصادي، هذا التقسيم كان قائما على أساس علاقة تبعية بين الإنسان و الآلة و كذا الفصل بين العمل اليدوي و الذهني، و بين التصميم و الإدارة و التنفيذ.

ولقد تميزت الثورة العلمية و التكنولوجيا بمجموعة من الخصائص يمكن أن نذكر منها النقاط التالية:

- أ- أعطى مكانة للعلم والبحث العلمي لم يشهدها العالم من قبل.
- ب- إلزامية قيام علاقة جديدة بين الإنسان و الآلة و فالعامل الإنساني يصبح أولى من العالم التقني، لهذا سوف تعطى الثورة التكنولوجية مكانة أكبر للإنسان الحامل للعلم، فهذا الأخير هو كائن اجتماعي و ليس عاملا من عوامل الإنتاج الأخرى مما يستلزم قيام أساليب عمل و تنظيم جديد.
- ج- ظهور إنقلابا جذريا و نوعيا في الإنتاج أساسه الإلكترونيك و الإعلام الآلي و الإتصال وهذا مما يؤدي إلى نمو سريع في للقوى المنتجة.

د- التطور المذهل والسريع لقطاع المعلومات و الاتصال وانعكاسه على مختلف جوانب النشاط الإنساني ، و هذا ما سيحدث انقلابا في عدة مجالات من النشاط الاقتصادي أولها مجال الإنتاج و أساسا أنماط العمل و التشغيل ، حيث سينشر تشغيل اليد العاملة الماهرة و الرخيصة عن بعد و كذا إدارة الأعمال عبر الإعلام الآلي.

التحولات على مستوى البنية الفوقية العالمية:

عندما لاحت بوابر فوز الحلفاء، و بعد تلك الحرب العالمية الثانية و بعد الفوضى السياسية و الاقتصادية التي عرفها العالم، سعت مجموعة من الدول لوضع مؤسسات دولية و جهوية لإعادة تنظيم شؤون العالم الاقتصادية و الاجتماعية و توفير شروط الإنطلاقة الاقتصادية و الاجتماعية و إزالة كل العقاب التي تعيق عملية تمركز الإنتاج و الرأسمال على المستوى العالمي و خلق شروط اقتصادية و سياسية جديدة لإعادة اقتسام مناطق النفوذ.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نلاحظ الآن تغيرات هامة على مستوى الخريطة الاقتصادية و السياسية للعالم خاصة مع انهيار البلدان الاشتراكية سابقا و و تراجع حركات التحرر الوطني في البلدان النامية، حيث شاهد ميلاد قطبي اقتصادي وسياسي أحادي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

تأثير العولمة على السياسات الاقتصادية

التأثير على السياسة النقدية

بالنسبة لهذا الجانب نلاحظ أن البنك العالمي هو ثاني مؤسسة ذات اعتبار كوني بعد صندوق النقد الدولي، حيث يقوم بمنح قروض طويلة الأجل همها قروض التكيف الهيكلي بهدف دفع تيار العولمة و دوره يتكامل مع دور صندوق النقد الدولي الذي حد دته لهما اتفاقيات " بريتون وودز"، التي كلفت الصندوق بالسهر على ضمان قواعد الاستقرار النقدي الدولي، و تنمية العلاقات النقدية المتعددة الأطراف و البنك العالمي يقوم بتقديم العون المالي الضروري لتمويل التنمية طويلة الأجل، و إزداد هذا التكامل مع إستفحال المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان النامية و إضطراب العلاقات النقدية و تدهور العلاقات التجارية و المالية بين مختلف الدول، بحيث كيف الصندوق و البنك شيئا فشيئا سياستهما و برامجهما لإعانة الدول النامية و سعيها للقضاء أو الحد من إشكالياتها النقدية و المالية و الهيكلية، و تتضح لنا الرؤية أكثر إذا

علمنا أن العضوية في البنك العالمي مشروطة بالعضوية في الصندوق.

و في ظل النظام الجديد يعتبر البنك العالمي هو أقوى وكالات التنمية و التمويل الدولية، حيث يستعمل أمواله لأغراض شتى أهمها:

تمويل المشاريع للبنية الأساسية تشجيع رأس المال الدوالي الخاص. تسريع وتيرة الخصخصة.

التأثير على سياسة الميزانية

إن تحقق المنافع المحتملة في ظل النظام العالمي بتوفير البنية الأساسية تحقيقا كاملا من عدمه مسألة تعتمد على الكيفية التي تقوم الحكومة بتوزيع المخاطر، فيمكن للحكومة أن تزيد المنافع بواسطة تحمل المخاطر التي تستطيع السيطرة عليها، و لكن ينبغي لها أن تتجنب تحمل المخاطر الأخرى.

و بهذه الطريقة يواجه المستثمرون بخاطر قوية لإختيار المشاريع بعناية و إدارتها بكفاءة، فهي تستطيع أن تقلل المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون بواسطة إتباع سياسات إقتصادية كلية وطيدة، و الإفصاح عن المعلومات، و تنفيذ قوانين و لوائح تنظيمية جيدة، و تدعيم سلطتها القضائية و و تستطيع أن تقيس بها الضمانات التي تقام

و تحسبها، بحيث تكون التكاليف و المخاطر واضحة وقت إصدار الضمانات و ليس فيما بعد عندما يتعين على الحكومة أن تسدد، لأن من المعلوم في إطار توازن الميزانية أن الدولة عليها تكافأ بين التزاماتها

و إيراداتها لتقييم الضمانات و الإلتزامات المحتملة كما يمكنها إستخدام قيمة الضمانات لحساب خسارة متوقعة.

و عندما تقيم الضمانات ، يكون من الأكثر احتمالا أن تتخذ القرارات على أساس التكاليف و المنافع الحقيقية و ليس الظاهرة.

و من وجهة النظر الاقتصادية فإن التمييز بين الخسائر المحتملة و غير المحتملة ليس مفيدا على الدوام، إن وجود فرصة بنسبة 10 % بخسارة 10 ملايين من الدولارات أسوأ من وجود فرصة بنسبة 90 % لخسارة مليون دولار، و الأفيد من ذلك هو تقدير القيمة الحالية للخسارة المتوقعة الناجمة عن الإلتزام محتمل.

و من شأن وجود نظام مثالي للمحاسبة و الموازنة أن يسجل القيمة الحالية المتوقعة لجميع العقود التي تبرمها الحكومة.

التأثير على سعر الصرف

نظرا لأن الكثير من استثمارات البنية الأساسية تمول بواسطة قروض مقومة بالنقد الأجنبي و تعقد بأسعار فائدة معومة، فإن الأرباح تكون حساسة بشكل مرتفع للتغيرات في أسعار الصرف و أسعار الفائدة.

و يتبين أنه للوهلة الأولى أنه ينبغي للحكومة أن تتحمل بتعبئة المخاطر المرتبطة بهذا الخطر، لأن لها بعض السيطرة على أسعار الصرف و الفائدة، و سيكون لديها إذا ما تحملت هذه المخاطر حافز لإتباع سياسات اقتصادية كلية مستقرة.

و في ظل نظام العولمة ثمة عدد من الأسباب تجعل من الضروري للمستثمرين أن يتحملوا بمخاطر سعر الصرف و الفائدة:

- **فأولا:** يمكن أن تشجع الضمانات الحكومية للمستثمرين على التعرض لحدود كبيرة من مخاطر أسعار الصرف، و عندئذ يستطيعون إذا ما حدث إنخفاض قيمة العملة أن يلقوا باللوم على الحكومة لما تعرضوا عنه من خسائر بدلا من الإقرار بخطر الإفراط في الاقتراض بعملات أجنبية.
- **ثانيا:** يمكن أن يكون لضمانات سعر الصرف تأثير معاكس على سلوك الحكومة، وعلى سبيل المثال فقد تغري الحكومة بدم إجراء التخفيض الذي يكون مطلوبا في قيمة العملة المحلية في أعقاب صدمة في معدلات التبادل التجاري.
- **ثالثا:** قد تكون الكثير من الحكومات قد إنكشفت بالفعل هي و دافعولضرائب الذين يدعمونها للمخاطر المرتبطة بصدمات سعر الصرف و الفائدة.

وقد تقضي صدمة معدل تبادل تجاري معاكس مثلا: تخفيض في قيمة العملة و إنخفاض في الدخل على حد سواء، مما يجبر الحكومة على تعويض المستثمرين في نفس الوقت التي تنقلص فيها قاعدتها الضريبية.

إى أنه قد يكون لدى القطاع الخاص في حالة عدم وجود ضمان حكومي، حوافز أكبر على إدارة مخاطر سعر الصرف.